

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الملك سعود

كلية الآداب

الدراسات الاجتماعية

جدوى تطبيق سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية لتعليم الخدمة
الاجتماعية في السعودية

دراسة مطبقة على الأكاديميين في تخصص الخدمة الاجتماعية بمدينة الرياض

**The feasibility of applying the American Social Work Educational Policy and
Accreditation Standards to educate Social work in Saudia**
Applied study on Academics in the field of Social Work in Riyadh City

د. لانا بنت حسن بن سعيد

Dr. Lana Hassan Bin Said

أستاذ مشارك بقسم الدراسات الاجتماعية

Associate Professor of Social Work, Department of Social Studies

كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض

College of Art, King Saud University, Riyadh

جدوى تطبيق سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية في السعودية

ملخص البحث:

شهدت العقود الأخيرة من الحياة الأكاديمية تسارعاً كبيراً نحو تجويد العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها، وكان الحصول على الاعتماد الأكاديمي أحد الاتجاهات الهامة التي قادت إلى تحقيق هدف الجودة التعليمية. وكان لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية السبق في تطبيق معايير اعتماد أكاديمي لضمان جودة التعليم. ونظراً لكون تعليم الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية يفتقد لوجود معايير وسياسات تعليمية واضحة فإن هدف هذه الدراسة التعرف على جدوى الاستفادة من معايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية من خلال وجهة التعرف على وجهة نظر الأكاديميين العاملين في المجال التعليمي للخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية. وبناءً على مخرجات هذه الدراسة ونتائج تحليل البيانات، اتضح أن هناك اعترافاً واضحاً بجدوى الاستفادة من معايير وسياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية. حيث نلاحظ اتفاقاً واسعاً حول مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج تعليم الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، أو من ناحية الاتفاق حول العائد المتوقع لهذا التطبيق، وكذلك حول التحديات التي يمكن أن تواجه عملية التطبيق.

Recent decades of academic life have seen great progress towards improving the educational process and improving its outcomes. Academic accreditation was one of the important trends that led to achieve quality in education. Social Work education in the United States has had the lead in applying academic accreditation standards to ensure quality education. Given that Saudi social work education it lacks the existence of Saudi standards for social work education Therefore, this study aimed to identify the point of view of the academicians working in the field of social work education in Saudi universities for the feasibility of applying American academic accreditation standards to the social work education in Saudi's universities. Based on the findings of this study and the results of data analysis, it became clear that there is a clear recognition of the usefulness of benefiting from US social work education standards and policies. There is a broad agreement on the justification for applying US social service education policies and standards to current social education programs in Riyadh universities, or in terms of agreement on the expected return of this application, as well as on the challenges that can face the application process.

المصطلحات الأساسية: تعليم الخدمة الاجتماعية - الاعتماد الأكاديمي - معايير - سياسات التعليم.

Key words: social Work Education - Academic accreditation- Standard – Education Policy.

جدوى تطبيق سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية في السعودية

المقدمة:

إن مهنة الخدمة الاجتماعية بما تحويه من معارف وممارسات مهنية وبما تتركه من أثر هام في حياة الأفراد والمؤسسات التي تعمل بها تستلزم العمل وفق معايير عالمية تضمن الجودة في الأداء، وتعتمد بشكل كبير في ممارستها على نوعية وكفاءة مخرجاتها العلمية، تلك المخرجات التي تتشكل نتيجة للعملية التعليمية التي كونت مهاراتها ومعارفها ومنطلقاتها الفكرية والنظرية، وعليه تظهر أهمية بناء نظام تعليمي معتمد على أسس ومعايير دولية وسياسات تعليمية واضحة تضمن كفاءة وفعالية مخرجات التعليم.

حيث استمدت حركة الاعتماد الأكاديمي قيمتها من الدعوات الملحة عالمياً ومحلياً إلى ضرورة ضبط الأداء واستهداف الجودة والتميز في نواتج العملية التعليمية، حتى باتت قضية الاعتماد الأكاديمي من أهم القضايا الملحة في أوساط التعليم العالي، نظراً لكونها أساساً لازماً لتحقيق أي نهضة مرجوة في العملية التعليمية، وواقع الحال في ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي توضح ضعف الأداء الناتج من غياب المعايير الواضحة والمعتمدة محلياً ودولياً لتعليم الخدمة الاجتماعية. وعليه تعدّ قضية وضع معايير للاعتماد الأكاديمي لتعليم الخدمة الاجتماعية أساساً هاماً لبناء وضمان مخرجات تعليم مؤهلة وتتناسب مع قيمة وأهمية المهنة، وتضمن ممارسة مهنية عالية الجودة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال التواصل مع مؤسسات الاعتماد الأكاديمي العالمية وذات الخبرات الكبيرة في هذا المجال والتي تمنح شهادات الاعتماد تلك، وهنا تظهر قضية مدى جدوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وسياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، بهدف الحصول على الاعتماد الأكاديمي.

مشكلة الدراسة:

تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد في المجتمع، من خلال تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص والموارد المتاحة ومعالجة المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على تحقيق ذلك الرفاه. وفي ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية وما واكبها من تغييرات اجتماعية واقتصادية متتالية تتطلب ذلك من ممارسي المهنة نمواً معرفياً ونظرياً ومهاريماً يمكنهم من التعامل مع نتائج تلك التغييرات في المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية وفقاً لمعايير قياسية تضمن جودة أدائه.

هذه الأمور وغيرها من التغييرات المتسارعة في نمط الحياة ومجرياتها، والتحديات التي أفرزتها العولمة، وكذلك ظهور اقتصاد المعرفة، كل ذلك وضع الجامعات أمام تحد كبير، يفرض عليها إضافة تحسينات نوعية في

عملية: التعليم والتعلم، مع ما يتطلبه ذلك من تحسين مهارات أعضاء هيئة التدريس، والارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي، وإحداث تغييرات نوعية في طرائق التدريس، وتطوير مستمر في المناهج، وأساليب التقويم والقياس والتدريب، بما يحقق التميز في مؤسسات التعليم العالي (المحيوي، 2007: 133-142)، وهذا كله لا يتحقق إلا بتوفر سياسات تعليم واضحة ذات استراتيجيات مخطط لها بشكل سليم، ووجود معايير اعتماد أكاديمية قياسية تراعيها الجامعات عند بناء برامجها الأكاديمية، وتعمل على توفير متطلباتها، وتحقيق شروطها، سعياً وراء تحقيق أهداف عالية المستوى من التميز في مخرجات التعليم.

وعليه فإن هذا الواقع يحتم على القائمين على تعليم الخدمة الاجتماعية تحمل مسؤولية بناء أنظمة تعليمية متطورة تضمن مخرجات تعليم تستطيع مواكبة حجم التغيرات السريعة التي تحدث في المجتمع، ولضمان تحقيق هذه المعادلة فإن ذلك يتطلب وجود نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية وفقاً لمعايير قياسية وسياسات واضحة تحكم العملية التعليمية وتمكّن القائمين عليها من تقويم الممارسات الفعلية للعملية التعليمية، ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب وجود جهة رسمية معترف بها رسمياً تشرف على وضع ورسم السياسات التعليمية للخدمة الاجتماعية وتقوم ببناء معايير قياسية أكاديمية لضمان جودة التعليم، توجد لديها صلاحيات منح الاعتمادات الأكاديمية لبرامج الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي.

وعلى الرغم من الحركة التطويرية التي تشهدها الجامعات السعودية نحو الحصول على اعتمادات أكاديمية لمؤسساتها وبرامجها التعليمية من هيئات محلية ودولية، حيث أنشئت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي عام 2004م لضمان أن يكون التوسع في التعليم نوعياً وفق معايير وإجراءات دقيقة وواضحة (الرياح، 2009: 3)، كما استعانت بعض البرامج الأكاديمية في الجامعات السعودية بمؤسسات وهيئات اعتماد أكاديمي دولية للحصول على الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة أدائها التعليمي، إلا أن أقسام وبرامج الخدمة الاجتماعية في العديد من الجامعات السعودية مازالت متعثرة في الحصول على اعتماد أكاديمي لبرامجها، وقد يرجع السبب إلى طبيعة الواقع الذي تعيشه برامج الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية والذي يشير إلى عدم وجود هيئة علمية متخصصة في تعليم الخدمة الاجتماعية مصرح لها بمنح الاعتمادات الأكاديمية أو وضع سياسات تعليم خاصة بالمهنة رغم وجود عدد من الجمعيات العلمية الخاصة بالمهنة إلا أنها لا تمتلك الصلاحية لمنح تلك الاعتمادات الأكاديمية. لذا تظهر الحاجة الماسة للاستفادة من الخبرات الدولية التي تمتد جذورها إلى بدايات ظهور الخدمة الاجتماعية، حيث تتمتع تلك المؤسسات الدولية بعمق التجربة والخبرة ووجود نظام واضح لمنح الاعتمادات الأكاديمية وفقاً لمعايير جودة قياسية. وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية سبّاقة في هذا المجال من خلال وجود مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية (CSWE) الذي يمثل هيئة مركزية تتولى وضع سياسات للتعليم، من خلال سعيها لتطوير وتحسين البرامج والمناهج التعليمية، وتحقيق النمو بما يتطلبه سوق العمل والواقع

الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم تقوم بمنح الاعتمادات والمصادقة الرسمية على البرامج (البريثن، 2010: 260). لذا فإن التواصل مع تلك الهيئة للاستفادة مما تطرحه من معايير قياسية وسياسات تعليمية يمكن أن يساهم في تحقيق المرجو في تطوير تعليم الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة. لكن يبقى السؤال الأهم وهو هل تلك المعايير والسياسات التعليمية ستكون ذات عائد وأثر إيجابي على برامجنا التعليمية وهل ستضمن تجويد العملية التعليمية أم أنها ستساهم في بناء ثقافة مختلفة منطلقة من سياسات تعليمية لا تتناسب مع طبيعة المجتمع التعليمي السعودي؟

وعليه فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في التعرف على مدى جدوى تطبيق سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية على برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية؟

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذه الدراسة من الواقع الأكاديمي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه المملكة العربية السعودية بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام، حيث أنه في ظل العولمة التي نعيشها اليوم وبما فرضته على الواقع المعاش من منافسة عالمية فتحت المجال أمام الجميع للتعرف على ما لدى الآخرين من ميزات وجوانب جودة يمكن المنافسة بها والتأكيد على ازدياد الاعتماد المتبادل والترابط المتزايد، لذا تظهر أهمية تبني معايير دولية لضمان القدرة على المنافسة بشكل إيجابي وضمان الممارسة أيضاً بشكل يتفق مع ما يتوقعه الآخرون عن التخصص والمهنة، ولضمان أن يخطو التعليم بخطى متوازنة نحو التقدم العلمي للدول ذات الترتيب الأول في العالم.

هذا فضلاً عن أن ما يحدث اليوم من سرعة في التغييرات لمتطلبات الحياة وما يرافقها من تغييرات اجتماعية واقتصادية وظهور مشكلات وظواهر جديدة على المجتمع تتطلب ضرورة أن يكون تعليم الخدمة الاجتماعية قائماً على أسس ومعايير وسياسات واضحة ودقيقة تكفل له سرعة مواكبة تلك التغييرات مع ضمان المحافظة على جودة مضمون العملية التعليمية، ولن يتحقق ذلك إلا بوجود سياسات تعليم واضحة ودقيقة ومعايير أكاديمية قياسية تضمن جودة الأداء مهما تم من استحداث لاتجاهات ومجالات تعليم جديدة.

ومما يعزز أهمية الاستفادة من المعايير والسياسات التعليمية الدولية هو عدم وجود هيئة علمية سعودية متخصصة في تعليم الخدمة الاجتماعية تتكفل برسم سياسات تعليم واعتماد معايير أكاديمية تضمن جودة العملية التعليمية وجودة مخرجاتها، لذا وجب البحث عن مصدر مناسب يتسم بعمق التجربة وجودة الأداء يمكن الاستفادة منه بشكل يضمن الإرتقاء بالتعليم لدينا ويضمن جودة المخرج التعليمي. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية الموطن الذي انطلقت منه الخدمة الاجتماعية وذات عمق تاريخي وخبرة طويلة الأمد، كما أن مؤسسات التعليم

العالي في المملكة العربية السعودية تتبنى النموذج الأمريكي في نظامها التعليمي، فإنه من الأدعى الاستفادة من معايير وسياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية.

إن معرفة وتحديد مفهوم وآلية واضحة ودقيقة لسياسات ومعايير الاعتماد الأكاديمي سيساهم في التمكين من تقييم مدى تحقيق برامج الخدمة الاجتماعية لأهدافها. كما أن معرفة المعوقات أو التحديات التي يمكن أن تواجه تطبيق تلك السياسات والمعايير سيساهم في التشخيص العلمي لجوانب الضعف في البرامج الحالية ويحدد مناطق الخلل التي يمكن العمل على تحسينها.

وعليه فإن هذه الدراسة ستساهم في توضيح الرؤية نحو مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق سياسات ومعايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية في تعليم الخدمة الاجتماعية. مما قد يسهل الطريق نحو اتخاذ الخطوة الأولى لاعتماد تلك السياسات ومعاييرها القياسية.

تساؤلات الدراسة:

ستسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما جدوى تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

والذي يتفرع منه التساؤلات التالية:

1. ما مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. ما العائد المتوقع من تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
3. ما التحديات التي قد تواجه تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أهداف الدراسة:

ستسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي:

التعرف على جدوى تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

والذي تتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

1. مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
2. تحديد العائد المتوقع من تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
3. تحديد التحديات التي قد تواجه تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

مفاهيم الدراسة:

الجدوى: يشير إلى مدى إمكانية التنفيذ، وتعني بالانجليزية : feasibility. وتقوم فكرة دراسة الجدوى على تقييم فكرة المشروع قبل البدء فيه للتأكد من صلاحيته وجدواه والاعتماد عليه. حيث تعرّف بأنها نمط من الدراسات المنظمة يهدف إلى تقييم الموارد المتاحة لتحقيق غرض معين مع التقييم المتلازم لقدرات وإمكانات تدبير هذه الموارد، ويتم تنفيذها من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب والطرق العلمية التي يتم بها جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج تحدد مدى صلاحية المشروع (أبو المعاطي: 2009) (خاطر، 1993: 39). وهناك نوع من دراسات الجدوى يعرف بدراسة الجدوى التنظيمية للنظام، وهي تركز على كيفية دعم النظام المقترح لاستراتيجية العمل وأولوياته، ومدى التغيير الذي سيحدثه النظام على المؤسسة. كما تركز على مدى قبول المستفيدين للنظام المقترح (ظاهرة مقاومة التغيير).

سياسات التعليم: تتمثل في المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها، وهي الإطار العام للنظام التعليمي، ومؤسساته المختلفة، والذي يوضح العلاقة بين ما تحتاجه البلاد، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية، ومن خلاله يمكن تقييم عمل تلك المؤسسات، ويصاغ ذلك الإطار بواسطة إدارات مختصة، وبمشاركة بعض أفراد المجتمع (الحامد وآخرون، 2002م، 96-98).

معايير الاعتماد الأكاديمي: الاعتماد يعدّ نشاط علمي مؤسسي وأداة فعالة تهدف إلى تحقيق الرقي والنهوض بالتعليم في المؤسسات التعليمية وكذلك على مستوى البرامج الأكاديمية، كما يهدف إلى تحقيق النتيجة الأهم وهي ضمان جودة مخرجات التعليم من خلال تطوير جودة وفعالية العملية التعليمية (Vlasceanu, L. & Parlea, 2004, D.), كما يشير مفهوم الاعتماد في التعليم إلى أنه الاعتراف بوصول مؤسسة تعليمية معينة أو برنامج تعليمي إلى مستوى معياري محدد ومطلوب، وهو لا يهدف إلى التصنيف أو ترتيب المؤسسات التعليمية بل يهدف إلى أن تكتسب المؤسسة التعليمية أو البرنامج الأكاديمي هوية مميزة بناءً على مجموعة من المعايير القياسية التي التي تضمن جودة المخرج التعليمي (Davis & Ringsted, 2006: 305-313).

تعليم الخدمة الاجتماعية: يشير إلى تلك العمليات التي تشمل عدّة مراحل منظمة ومخطط لها وتهدف إلى الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي، بما تشمله من الجانب النظري وجانب التدريب الميداني والخبرات التفاعلية ومجموعة القيم. وحتى يتم قبول الأخصائيين الاجتماعيين كمهنيين في مجال الممارسة يجب أن تكون شهاداتهم مصدقة من معاهد أو مدارس أو جامعات تطرح برامج أكاديمية متخصصة في الخدمة الاجتماعية. حيث تطور التعليم الرسمي للخدمة الاجتماعية عبر الزمن منذ بدء نشوءه في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1898م على يد "ماري ريتشموند" من تعليم غير منظم وغير رسمي إلى تعليم ينتمي إلى مؤسسات التعليم العالي ومعتمد أكاديمياً في كثير من مؤسسات التعليم العالي من قبل مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي CSWE وفقاً لمعايير قياسية دقيقة وواضحة، وأصبحت بذلك الخدمة الاجتماعية تقدم برامجها من خلال مؤسسات التعليم العالي وفقاً لأربعة مستويات علمية تبدأ بالبكالوريوس ومن ثم الماجستير ومن ثم الدكتوراه، بالإضافة إلى تقديمها من قبل معاهد ومدارس الخدمة الاجتماعية التي تمنح شهادة دبلوم بعد دراسة سنتين. ولقد ظهرت الجهود الأولى لمراقبة جودة تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى عندما توحدت جهود 17 برنامج أكاديمي لإنشاء رابطة مدارس التدريب المهني للخدمة الاجتماعية، والذي تحول عام 1927م إلى الرابطة الأمريكية لمدارس الخدمة الاجتماعية AASSW (Frumkin & Lloyd, 1995: 2238-2247)، ومع مرور السنوات وظهور عدد من الروابط المهنية المتخصصة في المجالات المهنية للخدمة الاجتماعية وُجد توجه نحو إنشاء مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية CSWE والذي تمّ الإعلان عنه عام 1952م، وكان هدفه جمع وتوحيد الجهود لضمان جودة التعليم من خلال بناء معايير قياسية للاعتماد الأكاديمي (Kendall, 2002:109). وكانت بدايات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي لبرامج الماجستير فقط حتى عام 1974م حيث حصلت على تصريح من هيئة الاعتماد الوطني الأمريكية للتعليم العالي لاعتماد برامج مرحلة البكالوريوس، وعليه تم نشر سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية ومعايير الاعتماد الأكاديمي بعد مراجعتها عام 1982م وكانت آخر مراجعة لها عام 2008م. ولم تكن كافة برامج الخدمة الاجتماعية تخضع للاعتماد الأكاديمي من قبل مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية، حيث أن البرامج التي تقدم من قبل معاهد وكليات المجتمع في تخصص الخدمة الاجتماعية لمدة عاميين دراسيين لا يقبل مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية اعتمادها. وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي المعتمدة أكاديمياً والتي تقدم برامج لمرحلة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 500 برنامج (Ginsberg, 2005:45-48).

ولقد تبنى تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية وكثير من الدول العربية النموذج الأمريكي من ناحية بناء الخطط الدراسية والمناهج التعليمية المقررة ضمن تلك الخطط (البريثن، 2010: 271).

• أهمية ووظيفة سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي:

تهدف الخدمة الاجتماعية إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال تمكينهم من الاستفادة القصوى من الموارد المجتمعية المتاحة والطاقات البشرية ضمن بيئاتهم الاجتماعية من خلال بناء السياسات والخدمات التي تضمن حصولهم على حقوقهم. من خلال انطلاقها من منظور الفرد في بيئة، ولأجل تحقيق ذلك يقوم تعليم الخدمة الاجتماعية على الدمج بين المعارف والنظريات العلمية مع تعليم المهارات المهنية لضمان تحقيق ممارسة مهنية فعالة. ويعكس أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية هوية المهنة من خلال طرق تدريسهم وبحوثهم وممارستهم المهنية، على كافة المستويات التعليمية بدءاً من مرحلة البكالوريوس إلى مرحلة الدكتوراه، وبذلك يتشكل مستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال كل ما يقدمونه من أساليب وطرق تعليم ومحتوى ونماذج معرفية بالاتساق مع التغيرات والمتطلبات المجتمعية.

ولضمان الحصول على المستوى الذي يؤهل خريجي الخدمة الاجتماعية لمواجهة تحديات ومتطلبات العصر تظهر هنا أهمية صياغة سياسة تعليمية ومعايير أكاديمية واضحة ودقيقة ومعترف بها رسمياً تضمن جودة التعليم. حيث تحقق تلك السياسات التعليمية والمعايير الأكاديمية عدد من الوظائف ذات الأهمية.

فسياسات التعليم تسعى إلى تحقيق التميز والإبداع والابتكار في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية. فهي تحدد المحتوى المطلوب في المجالات ذات العلاقة ببعضها وكذلك الأهداف والمعارف والقيم المهنية. كما أنها تشكل خارطة الطريق لتعليم المهنة من خلال بناء قواعد أساسية ورسم رؤية واضحة للشكل النهائي لمخرج تعليم الخدمة الاجتماعية. بينما تعمل معايير الاعتماد الأكاديمي وفق معايير قياسية بهدف التأكد من نوعية وجودة البرامج التعليمية لضمان تحقيقها لأهدافها المرسومة لها. وهي تركز على التأكد من توفر المتطلبات الأساسية في البرامج الأكاديمية على مستوى مرحلة البكالوريوس والماجستير، ولتحقق معايير الاعتماد الأكاديمي وظيفتها بالشكل السليم فإنها بشكل عام تعمل على تقييم ومراجعة عدد من العناصر ذات الأهمية والتي تتأكد من مدى توفرها بالمستوى المتوقع والمطلوب في البرنامج الأكاديمي، وتلك العناصر تتمثل في التالي (CSWE, 2001):

- رؤية ورسالة وأهداف البرنامج.
- الخطط والمقررات الدراسية للبرنامج.
- الحوكمة، بنية البرنامج، الموارد.
- أعضاء ومنسوبي البرنامج.
- الطلاب وتطورهم الأكاديمي والمهني.
- الاختلافات ومستوى التحيز والعنصرية.

- التجديد في البرنامج.
- تقييم البرنامج والتطوير المستمر.

• العلاقة ما بين سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي:

يشكل موضوع جودة واعتماد التعليم تحدياً يواجه مؤسسات التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة منذ التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن، ولعل غياب أو ندرة تطبيق معايير قياسية أكاديمية في مقابل نشوء اتجاه نحو المحاسبية وزيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي وفي ظل سياسة تعليم ترتبط بالتنمية المستدامة وتحقيق أهدافها التنموية، فرض ذلك توفير حد أدنى من معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي لمواجهة هذه التحديات (عبدالمعطي، 2009: 10-11)

ولمواجهة تلك التحديات سعت معظم الدول إلى تبني نظام لضمان جودة التعليم العالي من أشهرها آلية الاعتماد Accreditation السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية (الهلالي والسيد، 2009: 339-340)، بحيث تنطلق من سياسة تعليم تُوَطر توجهاته وتشكل هويته.

لذا فإن العلاقة ما بين سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي تتسم بالتكامل من ناحية المفهوم والتطبيق، حيث ترسم سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية خارطة الطريق لتعليم الخدمة الاجتماعية بينما تشكل معايير الاعتماد الأكاديمي أداة ضبط لضمان جودة تطبيق وتنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية وفقاً للسياسات الموجه لذلك.

فبرامج الخدمة الاجتماعية الأكاديمية يفترض أن تنطلق من سياسات التعليم كأساس وموجه لها عند صياغة رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وكذلك توجه سياسات التعليم البرامج الأكاديمية في كيفية تحقيق الأهداف المخطط لها وتحدد الكفايات التي يجب أن تحققها مخرجات البرنامج. وفي المقابل نجد أن عملية الاعتماد الأكاديمي تسعى إلى التحقق من مدى التزام البرامج بسياسات التعليم ومعاييرها الأكاديمية، وضمان الجودة، حيث يعدّ الاعتماد الطريقة الوحيدة التي تبين للطلاب والجمهور أن المؤسسة تقدم النوعية المطلوبة للتعليم العالي وفقاً للسياسات التعليمية، وذلك من خلال التأكد من إستيفاء المؤسسة أو البرنامج التعليمي للمعايير القياسية الموضوعية بواسطة المنظمات أو الوكالات التعليمية المانحة للاعتماد ، وخلق أهدافاً لتحسين المستمر للبرامج والمؤسسات التعليمية الضعيفة في جودتها (حسين، 2005: 37).

• سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعايير الاعتماد الأكاديمي:

نظام التعليم في الولايات المتحدة يتسم باللامركزية وعدم وجود وزارة فيدرالية للتربية أو أية سلطة مركزية تمارس صلاحيات على قطاع التعليم العالي بشكل عام، ولضمان جودة التعليم، ظهرت الحاجة إلى وجود

جهات رسمية تعمل على وضع معايير قياسية مرجعية للاعتماد الأكاديمي. وعليه أنشئ عدد من الهيئات غير الحكومية وغير هادفة للربح تمارس الاعتماد بهدف تقييم الأداء الجامعي.

فالاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية نظام لا مركزي ومعقد يعكس ما تخضع إليه الجامعات من اللامركزية، وتقوم هيئات الاعتماد بأمريكا بمراجعة التعليم العالي والجامعي في 50 ولاية على مستوى إقليمي، ويعدّ مجلس اعتماد التعليم العالي CHEA المؤسسة القومية التي تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد، يتولى الاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة في التعليم العالي، بناءً على معايير يضعها مجلس الاعتماد، ويتم إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل عشر سنوات، بناءً على تقرير يقدم كل خمس سنوات (Raymond & Rank, 2003). بالإضافة إلى هيئات الاعتماد الأكاديمي على مستوى الإقليمي فإن هناك هيئات ومجالس للاعتماد الأكاديمي على مستوى البرامج العلمية، ومنها مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية CSWE الذي يصدر ويقرر من خلال لجنة الاعتماد، سياسات التعليم الملزمة ومعايير الاعتماد لتخصص الخدمة الاجتماعية (Ginsberg, 2005: 55).

وقد حدد مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية السياسة التعليمية للخدمة الاجتماعية والتي وضحت وحددت الهدف من تعليم الخدمة الاجتماعية والمناهج الأساسية المتوقع تدريسها في التخصص. وفي المقابل وضعت لجنة الاعتماد المعايير القياسية المرجعية للاعتماد وحددت الطرق والأساليب التي من خلالها يجب أن يستكمل البرنامج متطلباته للحصول على الاعتماد الأكاديمي. لذا فإن السياسات التعليمية للخدمة الاجتماعية والمعايير الأكاديمية كلاً لا يتجزأ.

وعليه فإن سياسة تعليم الخدمة الاجتماعية تهدف إلى ضمان تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في إعداد ممارسين مهنيين فاعلين وقادرين على المنافسة، وتطوير المعرفة العلمية للخدمة الاجتماعية، وأن تساهم في تحقيق القيادة والأولوية لتطوير أنظمة تقديم الخدمات. لذا فإن تعليم الخدمة الاجتماعية مرتبط بشكل كبير بتاريخ المهنة وفلسفتها ومبني على أساس من المعرفة العلمية والقيم والمهارات لتقديم ممارسة مهنية فاعلة (Ginsberg, 2005: 54).

ففي عام 2008 مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية CSWE تبني إطار عمل مختلف عما كان معتمده سابقاً، حيث تم التحول من نموذج التركيز على المحتوى (ماذا يجب أن يتعلم الطلاب) إلى نموذج قائم على التعليم المعتمد على الكفاءات competency-based education (التركيز على مخرجات التعليم) لصياغة سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمية التي تقيس مدى قدرة الطلاب على تطبيق الكفاءات المحددة والموضحة في سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية فتّم تحديد تسع كفاءات ارتبطت بشكل مباشر بالسياسات التعليمية والمعايير الأكاديمية، وقد تم ربط كل كفاءة من الكفاءات التسع بمواصفات سلوكية قياسية بلغت 41 مواصفة سلوكية (CSWE, 2015:6-8) (البريثن، 2017: 198).

الكفاءات

1. تطبيق الأخلاقيات المهنية	6. التعامل مع الأفراد، الأسر، الجماعات، المنظمات، والمجتمعات.
2. تفهم التنوع والاختلاف في الممارسة	7. التقدير المهني لكل من الأفراد، الأسر، الجماعات، المنظمات، والمجتمعات.
3. النهوض بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.	8. التدخل المهني مع الأفراد، الأسر، الجماعات، المنظمات، والمجتمعات.
4. المشاركة في البحث العلمي الذي يشكل الممارسة والممارسات المهنية التي تشكل البحث العلمي	9. تقييم الممارسة مع الأفراد، الأسر، الجماعات، المنظمات، والمجتمعات.
5. المشاركة في ممارسة السياسة الاجتماعية	

وتقدم الخدمة الاجتماعية تعليمها في ثلاث مستويات البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه. ويتم اعتماد كل من برامج البكالوريوس والماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية CSWE. لقد هدفت سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية إلى السعي لتحقيق التميز والابتكار في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية، حيث تمت صياغتها في أربعة محاور مرتبطة ببعضها البعض ومرتبطة بالهدف العام للمهنة وقيمها ومعارفها العلمية. حيث تحدد سياسات التعليم الأمريكية ومعاييرها الأكاديمية في (CSWE, 2008: 2-15):

(أ) رسالة وأهداف البرنامج ويندرج تحتها المعايير القياسية المرجعية التي توضح آلية تطبيق السياسة ومستوى التطبيق حيث يجب أن يحدد البرنامج رسالته ويوضح اتساقه مع الهدف العام للمهنة وقيمها وفلسفتها. كما يحدد البرنامج أهدافه ويوضح كيفية اتساقها مع رسالة البرنامج.

(ب) المنهج الرسمي explicit curriculum ويشير إلى الأفكار والمفاهيم والاستراتيجيات الواضحة والمقررات والمناهج التعليمية، ويوضح أيضاً الكفاءات المطلوب والمتوقع تحقيقها على مستوى مخرجات التعليم لمرحلتى البكالوريوس والماجستير. حيث يجب أن تسعى برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في مرحلة البكالوريوس إلى إعداد الطلاب للممارسة العامة والذي يجب أن يتضمن التدريب الميداني.

ولتحقق الممارسة العامة هدفها في تحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، تستخدم مناهج وقائية وعلاجية متعددة في ممارستهم المهنية مع الأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات قائمة على أسس علمية وأفضل الممارسات. تهدف هذه السياسة إلى التأكيد على أنّ الممارس العام يجب أن يعمل على تطبيق أخلاقيات المهنة ومبادئها وتطبيق مهارات التفكير الناقد في ممارسته المهنية على المستوى الماكرو والميزو ومايكرو. كما يعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية

والاقتصادية، والتعرف على مناطق القوى لدى أفراد المجتمع وبنائها ودعمها. كما يجب أن يشاركوا في البحوث التي تشكل هوية الممارسة المهنية. وعليه فإن برنامج البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية يعدّ الطلاب للممارسة العامة من خلال تطبيق الكفاءات المتعددة (CSWE, 2015:11).

(ج) المنهج الضمني *implicit curriculum* ويشير إلى البيئة التعليمية والتنوع والاختلاف والقيم والمهارات في سياق المحتوى التعليمي، كما يشير إلى المعايير المطبقة في العمليات الإدارية كسياسات وعمليات التسجيل والقبول للطلبة؛ الإرشاد الأكاديمي؛ الهيكل الإداري؛ أعضاء هيئة التدريس؛ الموارد. ويطبق المنهج الضمني من خلال سياسات تنسم بالشفافية والعدالة في الصياغة والتطبيق. وتتضح أهمية المنهج الضمني في كونه يشكل الثقافة التعليمية المتربطة بقيم المهنة.

(د) التقدير للعملية التعليمية والمنهج الأكاديمي، ويشير إلى العناصر المتكاملة للتعليم القائم على الكفاءات. ولتقييم إلى أي مدى استطاع البرنامج تحقيق تلك الكفاءات فإن ذلك يتطلب وجود نظام تقييم واضح ودقيق يعمل على تطوير المنهج الرسمي والضمني بشكل يضمن تحقيق الكفاءات المطلوبة. ويكون ذلك من خلال تقديم البرنامج خططاً لآليات التقييم لكل عنصر من عناصر الكفاءات، وتقديم تقارير دورية توضح المخرجات لكل عنصر وتوضح العمليات التي تم اتخاذها لتحقيق تلك الكفاءات.

يتضح مما سبق أن سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية والمعايير القياسية المرجعية لتعليم الخدمة الاجتماعية تعمل بشكل متكامل لتوضح متطلبات الاعتماد الأكاديمي للبرامج الأكاديمية على مستوى البكالوريوس والماجستير، فالسياسات تشكل القاعدة التي تركز على المعايير، وفي ذات الوقت تشكل المعايير الأداة التي من خلالها يتم تطبيق وتقييم مدى قدرة البرامج الأكاديمية على تنفيذ السياسة التعليمية لضمان جودة مخرجات التعليم وضمان تطور الممارسة المهنية.

لقد ساهمت تلك السياسات التعليمية والمعايير الأكاديمية التي اتسمت بجودتها وشموليتها وارتباط عناصرها مع بعضها البعض بشكل منظم ومتسلسل (البريثن، 2017: 216) في بناء قاعدة علمية فعّالة ومنظمة لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة، حيث أن خريجي تلك البرامج المعتمدة من مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية لهم الأولوية بالتوظيف وكذلك لهم الأحقية في الحصول على رخص ممارسة مهنية، كما ساهمت تلك السياسات والمعايير الأكاديمية في تطوير مستوى التعليم بما يتناسب مع متطلبات العصر ويحقق التنافس الإيجابي الذي يضمن جودة المخرج التعليمي ويضمن كذلك إثراء المعرفة العلمية من خلال ما يقدمه أعضاء هيئة التدريس من بحوث تساهم في نمو المعرفة العلمية وتطورها.

وبما أن التعليم العالي للخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية قد تبنى النموذج الأمريكي من ناحية بناء المنهج والخطط والمقررات الدراسية بالإضافة إلى كون نشوء الخدمة الاجتماعية يرجع في بداياته إلى الولايات

المتحدة الأمريكية فقد يكون من الأنسب الاستفادة من نموذجها في سياساتها التعليمية وتطبيق معاييرها القياسية المرجعية على برامج الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي بجامعة المملكة.

• واقع تعليم الخدمة الاجتماعية في جامعات المملكة العربية السعودية:

يمتد تاريخ التعليم العالي بشكله الرسمي لتخصص الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية إلى بداية تأسيس قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، حيث بدأ التدريس لتخصص الخدمة الاجتماعية عام 1978م، وتلته بعد ذلك عدداً من الجامعات السعودية، وهي جامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة أم القرى وكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن (المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات سابقاً)، وأحدثها جامعة الملك عبدالعزيز عام 2005م، كان هذا على مستوى برامج البكالوريوس، بينما يوجد حالياً ثلاثة برامج للماستير وبرنامجان للدكتوراه في الخدمة الاجتماعية (البريثن، 2010: 270).

ومنذ البدايات الأولى لتعليم الخدمة الاجتماعية استمدت خططها وبرامجها التعليمية من جمهورية مصر العربية التي كانت تعتمد آنذاك النموذج الأمريكي لمقررات الخدمة الاجتماعية، الذي كان يتضمن الدراسة النظرية والتدريب الميداني، بحيث يعدّ الأخصائي الاجتماعي لممارسة أدواره المهنية. واختلفت الجامعات السعودية حينها بين تبني نموذج تدريس الخدمة الاجتماعية بناء على طرق الممارسة وبين تدريسها بناء على مجالات الممارسة، حيث اعتمدت جامعة الملك سعود نموذج مجالات الممارسة بينما كلية الخدمة الاجتماعية تبنت اتباع نموذج طرق الممارسة. واستمرت الجامعات السعودية على هذا النمط التقليدي في التعليم رغم تطور واختلاف اتجاه تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة حيث ظهر اتجاه جديد يدعو إلى دمج الطرق مع المجالات، من خلال تقسم الممارسة المهنية إلى عدة أنساق مجتمعية كبرى وصغرى ومتوسطة، مما ساهم ذلك في إحداث نقلة في اتجاه تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بالتالي أحدثت تطوراً في محتوى المناهج والخطط الدراسية بحيث أصبحت أكثر شمولية (البريثن، 2010: 235).

ومن خلال استقرار واقع الحال لتعليم الخدمة الاجتماعية الحالي في أقسام الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية يمكن ملاحظة أنه رغم أن تلك الأقسام سعت إلى التطور والتجديد من خلال الاهتمام بزيادة النشر وحركة التأليف والتوسع في إنتاج المجالات العلمية المحكمة التي تساهم بشكل غير مباشر في تطوير العملية التعليمية، إلا أنها استمرت لحقبة طويلة من الزمن تنتهج خطأً دراسية قائمة على النموذج التقليدي الذي لم يواكبه تحسين في نوعية هذا التعليم وجودته، وبقي هذا التعليم ولأسباب وعوامل متعددة محافظاً على تقليديته، سواءً من حيث فلسفته وأهدافه وهيكله الإداري وكذلك من حيث محتوى برامج وأساليبه ونظم التقييم المعتمدة فيه. هذا بالإضافة إلى الغياب التام لوجود هيئة أو جمعية أو مجلس تعليم سعودي مختص بتعليم الخدمة الاجتماعية يعمل على وضع معايير جودة واعتماد أكاديمي محددة لتعليم الخدمة الاجتماعية، والعمل على رفع

مستوى التدريب الميداني، والاهتمام بتطوير الخطط الدراسية ومناقشة الاهتمامات والمشكلات المشتركة وقضايا التعليم الخاصة بتخصص الخدمة الاجتماعية.

وقد ساهم ذلك الوضع في تأخر السعيّ لتطوير تعليم الخدمة الاجتماعية، إلى أن ظهرت على الساحة التعليمية حركة الاعتماد الأكاديمي على المستوى المؤسسي والبرامجي والتي هدفت إلى ضبط الأداء واستهداف الجودة والتميز في نواتج العملية التعليمية. ومن هنا أصبحت عملية تأسيس مراكز للجودة داخل المؤسسات التعليمية إجراء هاماً ومطلباً أساسياً تطلبه هيئات الاعتماد والجودة من أية مؤسسة من مؤسسات التعليم الجامعي تسعى للحصول على الاعتماد الأكاديمي وتوكيد الجودة. وعليه فقد تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بناء على الموافقة السامية الكريمة عام 1424هـ على قرار مجلس التعليم العالي بإنشائها، حيث تمت مطالبة مؤسسات التعليم العالي التي لا تملك نظاماً للجودة بإنشاء وحدة أو مركز أو إدارة للجودة، وتشكيل لجان للجودة داخل الأقسام الأكاديمية للمؤسسة التعليمية، بحيث يتم البدء بعملية التقويم الذاتي الأولي بناء على معايير مناسبة مستمدة من معايير مرجعية، والذي يعدّ نقطة بداية للتخطيط وتقديم عمليات ضمان الجودة (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2006).

وعليه بدأت أقسام الخدمة الاجتماعية بالعمل على تجديد وتطوير خططها الدراسية وصياغة رؤية ورسالة لها وتحديد أهدافها بحيث تتفق مع رسالتها والسعي لامتلاك المصادر والموارد المناسبة لتحقيق الرسالة والأهداف التعليمية، لتتماشى مع متطلبات التطوير والجودة والحصول على الاعتماد الأكاديمي، وعلى إثر هذه الانتفاضة التي أحدثتها حركة الاعتماد الأكاديمي تغيرت الخطط الدراسية لأقسام الخدمة الاجتماعية بما يتواءم مع التطور الحاصل في تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه كان هناك تفاوتاً بين أقسام الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي في سرعة استجابتها وفي أسلوب تعاطيها مع متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث نجد أن هناك جامعات اهتمت بإيجاد معايير مرجعية خارجية benchmarks وأخرى اعتمدت على مراجعاتها الداخلية في عملية التقييم وبناء الخطط الدراسية وتطوير المحتوى والمناهج الدراسية. ونتج عن ذلك تطوير في الخطط الدراسية لتخصص الخدمة الاجتماعية في معظم مؤسسات التعليم العالي السعودية التي تدرس تخصص الخدمة الاجتماعية، إلا أن أي منها لم يحصل حتى الآن على اعتماد أكاديمي لبرنامجها. لذا مازال إلى الآن هناك عدد من التحديات والفرص والخيارات الاستراتيجية التي يمكن أن تساهم في تطوير وجودة تعليم الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي السعودية.

الإجراءات المنهجية:

نوع الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة التعرف على مدى جدوى تطبيق سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، وبالتالي فإنه يمكن أن تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية حيث أن هناك قصوراً – على حد علم الباحثة – في الدراسات السابقة التي تناولت هذه القضية على مستوى المجتمع الأكاديمي السعودي بشكل خاص والعربي بشكل عام، لذا الدراسة الاستطلاعية ستنجح للباحثة فرصة التعرف على وجهات نظر أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية حول هذه القضية.

منهج الدراسة:

سيتم استخدام منهج المسح الاجتماعي social survey method، حيث يعدّ المنهج الأنسب لنوع هذه الدراسة، حيث أنه عادةً ما يُعنى هذا المنهج بجمع البيانات الخاصة بموضوع ما، سواء حول آراء، أو معتقدات، أو اتجاهات، أو سلوكيات، أو صفات وخصائص مميزة لجماعة من الأفراد، أو أهداف ودوافع، وذلك عن طريق توجيه الأسئلة إلى الأفراد أنفسهم، أو إلى أفراد آخرين مطلعين على الأهداف والدوافع الخاصة بذلك.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الراهنة في أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه بدرجة أستاذ مساعد فما فوق تخصص الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من الجنسين، وسيتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لكافة مفردات مجتمع الدراسة، حيث أن عددهم محدود وغير كبير، حيث بلغ مجموع أعضاء هيئة التدريس في تخصص الخدمة الاجتماعية من الجنسين في كل من جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن 77 عضو.

أداة جمع البيانات:

تم جمع بيانات هذه الدراسة عن طريق الاستبيان الذي يحوي مجموعة من الأسئلة التي تستهدف قياس جميع المتغيرات المراد دراستها والتي بالإجابة على تساؤلات الدراسة.

إجراءات الصدق والثبات:

صدق أداة الدراسة:

أ – الصدق الظاهري للأداة (1):

المحكمين: الدكتور/ عبدالعزيز البريش، أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك بجامعة الملك سعود. الدكتور/ عزيزة النعيم، بروفييسور علم الاجتماع بجامعة الملك سعود. الدكتور/ هناء أمين، أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود. الدكتور/ مجيدة الناجم بروفييسور الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود. الدكتور/ هدى حجازي، بروفييسور الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود. د/ سناء العتيبي أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد بجامعة الملك سعود.

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة في موضوع الممارسة المبنية على البراهين، وفي ضوء آرائهم قامت الباحثة بإعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية.

ب - صدق الاتساق الداخلي للأداة :

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثة بتطبيقها ميدانياً وعلى بيانات العينة قامت الباحثة بحساب معامل ارتباط بيرسون _ سبيرمان، لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجدول التالي:

وقد اتضح أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محاورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (0.01) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

- ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدمت الباحثة (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha (α)) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وقد اتضح أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عال حيث بلغ (0.8300) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبيان على المبحوثين، وذلك من خلال أقسام الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض.

وحدة التحليل:

هناك مدى واسع في البحوث الاجتماعية حَوْلَ من تدرس هذه البحوث، والتي تسمى فنياً وحدة التحليل الإحصائي، وبالنسبة لوحدة التحليل في هذه الدراسة فهو عضو هيئة تدريس تخصص الخدمة الاجتماعية بدرجة أستاذ مساعد فما فوق.

التحليل الإحصائي للبيانات:

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS/PC) لتحليل بيانات الدراسة.

مجالات الدراسة:

- المجال المكاني: مدينة الرياض (جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن)
- المجال البشري: أعضاء هيئة تدريس تخصص الخدمة الاجتماعية بدرجة أستاذ مساعد فما فوق.
- المجال الزمني: استغرق جمع البيانات حوالي الشهر.

جدول رقم (1)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	ك	%
ذكر	19	28.8
أنثى	47	71.2
المجموع	66	100

يوضح جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس، واتضح أن أغلبية عينة الدراسة إناث بنسبة 71.2%، أما الذكور بلغت نسبتهم 28.8%.

جدول رقم (2)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير مقر العمل

مقر العمل	ك	%
جامعة الملك سعود	24	36.9
جامعة الأميرة نورة	33	50.8
جامعة الإمام	8	12.3
المجموع	65 ⁽²⁾	100

يوضح جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب متغير مقر العمل، حيث اتضح أن نصف العينة بنسبة 50.8% مقر عملهم بجامعة الأميرة نورة، تليها جامعة الملك سعود بنسبة 36.9%، أما أدنى نسبة تركزت لدى جامعة الإمام بـ 12.3%.

جدول رقم (3)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات العمل في المجال الأكاديمي

عدد سنوات العمل في المجال الأكاديمي	ك	%
أقل من 5 سنوات	5	8.2
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	15	24.6
10 سنوات فأكثر	41	67.2
المجموع	61 ⁽³⁾	100

(2) عدد الفاقد بهذا الجدول (1).

يوضح جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات العمل في المجال الأكاديمي، وكانت النسبة الأعلى لدى من بلغت سنوات عملهم من 10 سنوات فأكثر بـ 67.2%، تليها نسبة من بلغت عدد سنوات عملهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات بـ 24.6%، أما أدنى نسبة تركزت لدى من بلغت عدد سنوات عملهم أقل من 5 سنوات بـ 8.2%.

جدول رقم (4)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	ك	%
أستاذ مساعد	23	38.3
أستاذ مشارك	16	26.7
أستاذ دكتور	21	35
المجموع	60 ⁽⁴⁾	100

يوضح جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب متغير الدرجة العلمية، وبلغت النسبة الأعلى لدى درجة أستاذ مساعد بـ 38.3%، تليها درجة أستاذ دكتور بنسبة 35%، أما أدنى نسبة تركزت لدى درجة أستاذ مشارك بـ 26.7%.

جدول رقم (5)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمل بلجان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالخدمة الاجتماعية

العمل بلجان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالخدمة الاجتماعية	ك	%
نعم	46	74.2
لا	16	25.8
المجموع	62 ⁽⁵⁾	100

يوضح جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمل بلجان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالخدمة الاجتماعية، حيث اتضح من الجدول أن أغلبية العينة بنسبة 74.2% عملوا بلجان الجودة والاعتماد الأكاديمي

⁽³⁾ عدد الفاقد بهذا الجدول (5).

⁽⁴⁾ عدد الفاقد بهذا الجدول (6).

⁽⁵⁾ عدد الفاقد بهذا الجدول (4).

بالخدمة الاجتماعية، أما من لم يعملوا بهذه اللجان بلغت نسبتهم 25.8%، مما يشير إلى معرفة الأغلبية بمتطلبات جودة تعليم الخدمة الاجتماعية.

جدول رقم (6)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير مدة العمل بلجنة الجودة والاعتماد الأكاديمي

مدة العمل بلجنة الجودة والاعتماد الأكاديمي	ك	%
أقل من سنة	7	13.7
من سنة إلى أقل من 3 سنوات	16	31.4
من 3 إلى أقل من 6 سنوات	12	23.5
6 سنوات فأكثر	16	31.4
المجموع	51 ⁽⁶⁾	100

يوضح جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب متغير مدة العمل بلجنة الجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث تساوت نسبة من عملوا من 6 سنوات فأكثر، ومن عملوا من سنة إلى أقل من 3 سنوات فقد بلغت نسبة كل منهما 31.4%، تليها نسبة الذين عملوا باللجان من 3 إلى أقل من 6 سنوات بـ 23.5%، وبلغت أدنى نسبة لدى من عملوا بأقل من سنة بـ 13.7%.

جدول رقم (7)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الاطلاع على سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييرها الأكاديمية

الاطلاع على سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية	ك	%
نعم	43	68.3
لا	20	31.7
المجموع	63 ⁽⁷⁾	100

يوضح جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب متغير الاطلاع على سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييرها الأكاديمية، حيث أن أغلبية العينة مطلعين على سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييرها الأكاديمية بنسبة 68.3%، أما من لم يطلعوا عليها بلغت نسبتهم 31.7%.

⁽⁶⁾ العدد الكلي للعينة 66 فردا لكن هذا السؤال في الاستبيان اختياري لمن شارك باللجان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

⁽⁷⁾ عدد الفاقد بهذا الجدول (3).

2. مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض:

جدول رقم (8)

توزيع أفراد العينة حسب متغير مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض

الترتيب حسب الترتيب	المتوسط الحسابي	المجموع		غير مؤيد		مؤيد إلى حد ما		مؤيد		المبررات
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
6	2.73	100	66	1.5	1	24.2	16	74.3	49	عدم وجود هيئة رسمية معترف بها تعنى برسم سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية
8	2.67	100	66	1.5	1	30.3	20	68.2	45	عدم وجود معايير أكاديمية واضحة ومعلن عنها لتعليم الخدمة الاجتماعية
7	2.70	100	66	3	2	24.3	16	72.7	48	ضعف مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة يتطلب إيجاد اعتماد رسمي
3	2.77	100	66	1.5	1	19.7	13	78.8	52	عدم وجود نظام مهني واضح ومطبق لفرض تراخيص الممارسة المهنية في المملكة
10	2.53	100	66	9.1	6	28.8	19	62.1	41	الخطط الدراسية لبعض برامج الخدمة الاجتماعية تتسم بالعشوائية
1	2.80	100	66	1.5	1	16.7	11	81.8	54	الخبرة العميقة لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية
7	2.70	100	66	3	2	24.3	16	72.7	48	وجود نظام واضح ودقيق لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية
7	2.70	100	66	4.5	3	21.2	14	74.3	49	وجود آلية واضحة لكيفية تطبيق سياسات التعليم والمعايير الأكاديمية الأمريكية
2	2.79	100	66	0	0	21.2	14	78.8	52	التوجه نحو الاستفادة من الخبرات الدولية
9	2.61	100	66	4.5	3	30.3	20	65.2	43	وجود نظام واضح ومحدد الخطوات لآلية التواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية
5	2.74	100	66	1.5	1	22.7	15	75.8	50	سعي مؤسسات التعليم العالي في المملكة للحصول على اعتمادات أكاديمية دولية
8	2.67	100	66	3	2	27.3	18	69.7	46	عدم توافق مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية مع متطلبات سوق العمل
4	2.76	100	66	0	0	24.2	16	75.8	50	قوة وجود تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية

يوضح جدول رقم (8) توزيع أفراد العينة حسب متغير مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، وقد كانت إجابات أفراد العينة التأييد على جميع عبارات المبررات التي وضعتها الباحثة، حيث أجاب معظم أفراد العينة بنسبة 98.5% بالتأييد على مبرر عدم وجود هيئة رسمية معترف بها تعنى برسم سياسيات تعليم الخدمة الاجتماعية وعند تفصيل نسبة إجابة التأييد نجد أن 74.3% أجابوا بمؤيد و24.2% بمؤيد إلى حد ما، أما مبرر عدم وجود معايير أكاديمية واضحة ومعلن عنها لتعليم الخدمة الاجتماعية كانت نسبة التأييد 98.5% وعند تفصيل نسبة إجابة التأييد نجد أن 68.2% أجابوا بمؤيد و30.3% بمؤيد إلى حد ما، ومن المبررات ضعف مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة يتطلب إيجاد اعتماد رسمي وكانت نسبة التأييد على هذا المبرر 97% حيث أجاب 72.7% من العينة بمؤيد و24.3% بمؤيد إلى حد ما، أما مبرر عدم وجود نظام مهني واضح ومطبق لفرض تراخيص الممارسة المهنية في المملكة بلغت نسبة التأييد على هذا المبرر 98.5% حيث أجاب 78.8% من العينة بمؤيد و19.7% مؤيد إلى حد ما، وعن مبرر الخطط الدراسية لبعض برامج الخدمة الاجتماعية تتسم بالعشوائية كانت نسبة التأييد 90.9% حيث أجاب 62.1% من العينة بمؤيد و28.8% مؤيد إلى حد ما، كما أن مبرر الخبرة العميقة لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة التأييد 98.5% حيث أجاب 81.8% بمؤيد و16.7% مؤيد إلى حد ما، أما مبرر وجود نظام واضح ودقيق لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية اتضح أن 97% من العينة أجابوا بالتأييد حيث أجاب 72.7% بمؤيد و24.3% مؤيد إلى حد ما، وعن مبرر وجود آلية واضحة لكيفية تطبيق سياسيات التعليم والمعايير الأكاديمية الأمريكية بلغت نسبة التأييد لهذا المبرر 95.5% حيث أجاب 74.3% من العينة بمؤيد و21.2% بمؤيد إلى حد ما، كما أن مبرر التوجه نحو الاستفادة من الخبرات الدولية كان من المبررات التي أجاب عليها جميع أفراد العينة بالتأييد بنسبة 100% حيث أجاب 78.8% من العينة بمؤيد و21.2% بمؤيد إلى حد ما، وبلغت نسبة التأييد على مبرر وجود نظام واضح ومحدد الخطوات لآلية التواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية 95.5% حيث أجاب 65.2% بمؤيد و30.3% بمؤيد إلى حد ما، أما مبرر سعي مؤسسات التعليم العالي في المملكة للحصول على اعتمادات أكاديمية دولية وصلت نسبة التأييد 98.5% حيث أجاب 75.8% بمؤيد و22.7% مؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة التأييد على مبرر عدم توافق مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية مع متطلبات سوق العمل 97% حيث أجاب 69.7% أجابوا بمؤيد و27.3% مؤيد إلى حد ما، أما آخر عبارات المبررات هي مبرر قوة وجود تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت نسبة التأييد 100% حيث أجاب 75.8% من العينة بمؤيد و24.2% مؤيد إلى حد ما، وعند ترتيب عبارات المبررات من خلال المتوسط الحسابي يكون ترتيبها كالآتي:

1. الخبرة العميقة لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية

2. التوجه نحو الاستفادة من الخبرات الدولية

3. عدم وجود نظام مهني واضح ومطبق لفرض تراخيص الممارسة المهنية في المملكة
4. قوة وجودة تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية
5. سعي مؤسسات التعليم العالي في المملكة للحصول على اعتمادات أكاديمية دولية
6. عدم وجود هيئة رسمية معترف بها تعنى برسم سياسيات تعليم الخدمة الاجتماعية
7. ضعف مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة يتطلب إيجاد اعتماد رسمي، ومبرر وجود نظام واضح ودقيق لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومبرر وجود آلية واضحة لكيفية تطبيق سياسيات التعليم والمعايير الأكاديمية الأمريكية.
8. عدم وجود معايير أكاديمية واضحة ومعلن عنها لتعليم الخدمة الاجتماعية، ومبرر عدم توافق مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية مع متطلبات سوق العمل.
9. وجود نظام واضح ومحدد الخطوات لآلية التواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية.
10. الخطط الدراسية لبعض برامج الخدمة الاجتماعية تتسم بالعشوائية.

3. العائد المتوقع من تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض:

جدول رقم (9)

توزيع أفراد العينة حسب متغير العائد المتوقع من تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض

الترتيب حسب المتوسط	المتوسط الحسابي	المجموع		غير مؤيد		مؤيد إلى حد ما		مؤيد		العائد
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
8	2.70	100	66	6.1	4	18.2	12	75.7	50	ستساهم في وضوح البرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية
14	2.58	100	66	6.1	4	30.3	20	63.6	42	ستساهم في تحقيق الشفافية المطلوبة للبرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية
8	2.70	100	66	3	2	24.3	16	72.7	48	ستعمل على توفير المعلومات الضرورية لتطوير برامج الخدمة الاجتماعية
10	2.67	100	66	3	2	27.3	18	69.7	46	ستساهم في توفير المعلومات بشكل أكثر وضوح للجهات المعنية بتحقيق أهداف البرنامج
12	2.64	100	66	4.5	3	27.3	18	68.2	45	ستعمل على تبني مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية على مستوى أعضاء هيئة التدريس
12	2.64	100	66	3	2	30.3	20	66.7	44	ستساهم في تحسين أساليب التدريس المتبعة من قبل أعضاء هيئة التدريس
13	2.61	100	66	7.6	5	24.2	16	68.2	45	ستعزز من قيمة خريج تخصص الخدمة الاجتماعية في سوق العمل
14	2.58	100	66	6.1	4	30.3	20	63.6	42	ستوفر آلية واضحة لمساءلة جميع المعنيين بالإشراف على البرامج الأكاديمية
5	2.74	100	66	3	2	19.7	13	77.3	51	ستساهم في تطوير المهنة من خلال معايير أكاديمية واضحة ودقيقة
4	2.76	100	66	6.1	4	12.1	8	81.8	54	ستساهم في ضمان التطوير المستمر والمستدام لبرامج الخدمة الاجتماعية نتيجة المراجعة الدورية المطلوبة
11	2.65	100	66	4.5	3	25.8	17	69.7	46	ستحقق نمواً أكاديمياً ومهنياً لأعضاء هيئة التدريس من خلال ما تقيسه من جودة البحث العلمي

الترتيب حسب المتوى حسب المتوى حسب	المتوى حسب الحسابى	المجموع		غير مؤيد		مؤيد إلى حد ما		مؤيد		العائد
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
15	2.56	100	66	7.6	5	28.8	19	63.6	42	ستضمن اتساق رسالة وأهداف البرنامج مع رسالة وأهداف الجامعة
10	2.67	100	66	4.5	3	24.3	16	71.2	47	ستبنى منظومة فعالة لإدارة عملية تطوير البرنامج وفق أسس واضحة
11	2.65	100	66	4.5	3	25.8	17	69.7	46	ستفعل الالتزام بتطبيق أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية
7	2.71	100	66	3	2	22.7	15	74.3	49	ستساهم في فرض تطبيق استراتيجيات ممارسة التفكير الناقد في تعليم الخدمة الاجتماعية
14	2.58	100	66	3	2	36.4	24	60.6	40	ستمكن من السعي للنهوض بحقوق الإنسان ومن العدالة الاجتماعية
9	2.68	100	66	3	2	25.8	17	71.2	47	ستزيد من مساهمة أعضاء هيئة التدريس في المشاركة في البحوث التي توجه الممارسة المهنية
3	2.77	100	66	3	2	16.7	11	80.3	53	ستساهم في تحديد أهداف برامج الخدمة الاجتماعية بشكل دقيق يمكن قياسه
11	2.65	100	66	6.1	4	22.7	15	71.2	47	ستعمل على ضمان توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل
1	2.80	100	66	1.5	1	16.7	11	81.8	54	ستعمل على ضمان تطوير محتوى المناهج التعليمية لتتوافق مع متطلبات العصر
6	2.73	100	66	3	2	21.2	14	75.8	50	ستفرض على إدارة البرنامج مراجعة الواقع الأكاديمي وتقييمه بشكل دقيق
6	2.73	100	66	1.5	1	18.2	12	80.3	53	الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية محلياً
2	2.79	100	66	1.5	1	24.2	16	74.3	49	الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية على المستوى الأكاديمي
3	2.77	100	66	1.5	1	19.7	13	78.8	52	التقارير الدورية المطلوبة ستساهم في تحسين وتطوير العملية التعليمية
5	2.74	100	66	1.5	1	22.7	15	75.8	50	ستساهم في بناء سياسة تعليم واضحة للخدمة الاجتماعية في ظل الغياب الحالي لسياسة واضحة لتعليم الخدمة الاجتماعية على المستوى المحلي

يوضح جدول رقم (9) توزيع أفراد العينة حسب متغير العائد المتوقع من تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، حيث اتضح أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بالتأييد على جميع العبارات التي وضعتها الباحثة، فمن خلال عائد المساهمة في وضوح البرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية تم تأييد 93.9% من العينة على هذا العائد حيث من أجاب بمؤيد بلغت نسبتهم 75.7% أما من أجاب بمؤيد إلى حد ما بلغت نسبتهم 18.2%، أما عائد ستساهم في تحقيق الشفافية المطلوبة للبرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية بلغت نسبة التأييد 93.6% حيث أجاب 63.3% من العينة بمؤيد و30.3% مؤيد إلى حد ما، وعن عائد ستعمل على توفير المعلومات الضرورية لتطوير برامج الخدمة الاجتماعية بلغت نسبة التأييد 97% 72.7% أجابوا بمؤيد و24.3% بمؤيد إلى حد ما، كما أن عائد ستساهم في توفير المعلومات بشكل أكثر وضوح للجهات المعنية بتحقيق أهداف البرنامج بلغت نسبة التأييد له 97% أجاب 69.7% من العينة بمؤيد و27.3% بمؤيد إلى حد ما، أما عائد ستعمل على تبني مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية على مستوى أعضاء هيئة التدريس بلغت نسبة التأييد 95.5% منهم 68.2% أجابوا بمؤيد و27.3% بمؤيد إلى حد ما، وعن عائد ستساهم في تحسين أساليب التدريس المتبعة من قبل أعضاء هيئة التدريس بلغت نسبة التأييد على هذا العائد 97% حيث أجاب 66.7% من العينة بمؤيد و30.3% بمؤيد إلى حد ما، أما عائد ستعزز من قيمة خريج تخصص الخدمة الاجتماعية في سوق العمل بلغت نسبة التأييد 92.4% فقد أجاب 68.2% من العينة بمؤيد و24.2% بمؤيد إلى حد ما، وبلغت نسبة التأييد على عائد ستوفر آلية واضحة لمساءلة جميع المعنيين بالإشراف على البرامج الأكاديمية 93.9% أجاب 63.6% من العينة بمؤيد و30.3% مؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة التأييد على عائد ستساهم في تطوير المهنة من خلال معايير أكاديمية واضحة ودقيقة 97% حيث أجاب 77.3% بمؤيد و19.7% مؤيد إلى حد ما، أما عائد ستساهم في ضمان التطوير المستمر والمستدام لبرامج الخدمة الاجتماعية نتيجة المراجعة الدورية المطلوبة بلغت نسبة التأييد 93.9% فقد أجاب 81.8% من العينة بمؤيد و12.1% بمؤيد إلى حد ما، وعائد ستحقق نمواً أكاديمياً ومهنياً لأعضاء هيئة التدريس من خلال ما تقيسه من جودة البحث العلمي بلغت نسبة التأييد 95.5% حيث أجاب 69.7% بمؤيد و25.8% بمؤيد إلى حد ما، وعن عائد ستضمن اتساق رسالة وأهداف البرنامج مع رسالة وأهداف الجامعة كانت نسبة التأييد 95.4% حيث أجاب 63.6% بمؤيد و28.8% بمؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة تأييد عائد ستبنى منظومة فعالة لإدارة عملية تطوير البرنامج وفق أسس واضحة 95.5% حيث أجاب 71.2% من العينة بمؤيد و24.3% بمؤيد إلى حد ما، وعن عائد ستفعل الالتزام بتطبيق أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية بلغت نسبة التأييد 95.5% حيث أجاب 69.7% بمؤيد و25.8% بمؤيد إلى حد ما، وعائد ستساهم في فرض تطبيق استراتيجيات ممارسة التفكير الناقد في تعليم الخدمة الاجتماعية بلغت نسبة التأييد 97% حيث أجاب 74.3% من العينة بمؤيد و22.7% بمؤيد إلى حد ما، كما بلغت

نسبة التأييد لعائد ستمكن من السعي للنهوض بحقوق الإنسان ومن العدالة الاجتماعية 97% حيث أجاب أكثر من نصف العينة بنسبة 60.6% بمؤيد و36.4% بمؤيد إلى حد ما، ستزيد من مساهمة أعضاء هيئة التدريس في المشاركة في البحوث التي توجه الممارسة المهنية 97% 71.2% مؤيد، 25.8% مؤيد إلى حد ما، أما نسبة التأييد لعائد ستساهم في تحديد أهداف برامج الخدمة الاجتماعية بشكل دقيق يمكن قياسه بلغت 97% حيث أجاب 80.3% بمؤيد و16.7% بمؤيد إلى حد ما، وعن عائد ستعمل على ضمان توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل بلغت نسبة التأييد 93.9% وقد أجاب 71.2% من العينة بمؤيد و22.7% بمؤيد إلى حد ما، وبلغت نسبة التأييد لعائد ستعمل على ضمان تطوير محتوى المناهج التعليمية لتتوافق مع متطلبات العصر 98.5% حيث أجاب أغلبية العينة بنسبة 81.8% بمؤيد و16.7% بمؤيد إلى حد ما، أما عائد ستفرض على إدارة البرنامج مراجعة الواقع الأكاديمي وتقييمه بشكل دقيق بلغت نسبة التأييد له 97% حيث أجاب 75.8% بمؤيد و21.2% بمؤيد إلى حد ما، وعن عائد الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية محلياً بلغت نسبة التأييد 98.5% حيث أغلبية عينة الدراسة بنسبة 80.3% أجابوا بمؤيد و18.2% بمؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة التأييد لعائد الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية على المستوى الأكاديمي 98.5% حيث أجاب 74.3% من العينة بمؤيد و24.2% بمؤيد إلى حد ما، أما عن عائد التقارير الدورية المطلوبة ستساهم في تحسين وتطوير العملية التعليمية بلغت نسبة التأييد 98.5% حيث أجاب 78.8% بمؤيد و19.7% بمؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة التأييد لعائد ستساهم في بناء سياسة تعليم واضحة للخدمة الاجتماعية في ظل الغياب الحالي لسياسة واضحة لتعليم الخدمة الاجتماعية على المستوى المحلي 98.5% حيث أجاب 75.8% من العينة بمؤيد و22.7% مؤيد إلى حد ما، وعند ترتيب عبارات العائد من خلال المتوسط الحسابي يكون ترتيبها كالاتي:

1. ستعمل على ضمان تطوير محتوى المناهج التعليمية لتتوافق مع متطلبات العصر.
2. الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية على المستوى الأكاديمي.
3. التقارير الدورية المطلوبة ستساهم في تحسين وتطوير العملية التعليمية، وعائد ستساهم في تحديد أهداف برامج الخدمة الاجتماعية بشكل دقيق يمكن قياسه.
4. ستساهم في ضمان التطوير المستمر والمستدام لبرامج الخدمة الاجتماعية نتيجة المراجعة الدورية المطلوبة

5. ستساهم في تطوير المهنة من خلال معايير أكاديمية واضحة ودقيقة، وعائد ستساهم في بناء سياسة تعليم واضحة للخدمة الاجتماعية في ظل الغياب الحالي لسياسة واضحة لتعليم الخدمة الاجتماعية على المستوى المحلي.
6. ستفرض على إدارة البرنامج مراجعة الواقع الأكاديمي وتقييمه بشكل دقيق، وعائد الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية محلياً.
7. ستساهم في فرض تطبيق استراتيجيات ممارسة التفكير الناقد في تعليم الخدمة الاجتماعية.
8. ستساهم في وضوح البرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية، وعائد ستعمل على توفير المعلومات الضرورية لتطوير برامج الخدمة الاجتماعية.
9. ستزيد من مساهمة أعضاء هيئة التدريس في المشاركة في البحوث التي توجه الممارسة المهنية.
10. ستساهم في توفير المعلومات بشكل أكثر وضوح للجهات المعنية بتحقيق أهداف البرنامج، ستبنى منظومة فعالة لإدارة عملية تطوير البرنامج وفق أسس واضحة.
11. ستحقق نمواً أكاديمياً ومهنياً لأعضاء هيئة التدريس من خلال ما تقيسه من جودة البحث العلمي، وعائد ستعمل على الالتزام بتطبيقات أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية، ستعمل على ضمان توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.
12. ستساهم في تحسين أساليب التدريس المتبعة من قبل أعضاء هيئة التدريس، ستعمل على تبني مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية على مستوى أعضاء هيئة التدريس.
13. ستعزز من قيمة خريج تخصص الخدمة الاجتماعية في سوق العمل.
14. ستساهم في تحقيق الشفافية المطلوبة للبرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية، وعائد ستوفر آلية واضحة لمساءلة جميع المعنيين بالإشراف على البرامج الأكاديمية، وعائد ستتمكن من السعي للنهوض بحقوق الإنسان ومن العدالة الاجتماعية.
15. ستضمن اتساق رسالة وأهداف البرنامج مع رسالة وأهداف الجامعة.

4. التحديات التي قد تواجه تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض:

جدول رقم (10)

توزيع أفراد العينة حسب متغير التحديات التي قد تواجه تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض

الترتيب حسب الترتيب حسب المتو سط	المتو سط الحسابي	المجموع		غير مؤيد		مؤيد الى حد ما		مؤيد		التحديات
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
8	2.52	100	66	13.6	9	21.2	14	65.2	43	اختلاف الثقافة قد يقف كعائق أمام تطبيق تلك السياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية
11	2.39	100	66	12.1	8	36.4	24	51.5	34	بعض التوجهات الفكرية التي ترفض مبدأ الاستفادة من الفكر الغربي
4	2.68	100	66	4.5	3	22.7	15	72.7	48	التكلفة المادية المطلوبة لإتمام عملية الاعتماد الأكاديمي
5	2.67	100	66	4.5	3	24.3	16	71.2	47	مقاومة التغيير من بعض أعضاء هيئة التدريس
5	2.67	100	66	3	2	27.3	18	69.7	46	عدم وجود إدارة مخصصة للتخطيط لبناء سياسات ومعايير أكاديمية
9	2.48	100	66	7.6	5	36.4	24	56	37	عدم توفر الكوادر المهنية المؤهلة لإدارة هذه العملية
6	2.61	100	66	3	2	33.4	22	63.6	42	ضعف الدافع لتعديل الوضع الراهن لدى القائمين على برامج الخدمة الاجتماعية
10	2.45	100	66	15.2	10	24.2	16	60.6	40	تفضيل الحصول على اعتماد أكاديمي من هيئات محلية
7	2.56	100	66	9.1	6	25.7	17	65.2	43	غياب الرؤية الاستراتيجية لمستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية لدى أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية
2	2.74	100	66	1.5	1	22.7	15	75.8	50	تتطلب عملية تطبيق سياسات التعليم الأمريكية التواصل باللغة الإنجليزية مما قد يشكل عائقاً
1	2.80	100	66	1.5	1	16.7	11	81.8	54	صعوبة الإجراءات والمتطلبات الإدارية للتواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية
3	2.73	100	66	3	2	21.2	14	75.8	50	ضعف المعرفة بالسياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية

يوضح جدول رقم (10) توزيع أفراد العينة حسب متغير التحديات التي قد تواجه تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، واتضح من

الجدول ارتفاع نسبة الإجابة بالتأييد على جميع العبارات التي وضعتها الباحثة كتحديات، حيث بلغت نسبة التأييد للتحدي الأول وهو اختلاف الثقافة قد يقف كعائق أمام تطبيق تلك السياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية 86.4% حيث أجاب 65.2% بمؤيد و21.2% بمؤيد إلى حد ما، أما التحدي الثاني وهو بعض التوجهات الفكرية التي ترفض مبدأ الاستفادة من الفكر الغربي بلغت نسبة التأييد 87.9% حيث أجاب 51.5% من العينة بمؤيد و36.4% مؤيد إلى حد ما، أما التحدي الثالث وهو التكلفة المادية المطلوبة لإتمام عملية الاعتماد الأكاديمي بلغت نسبة التأييد له 95.4% حيث أجاب 72.7% بمؤيد و22.7% بمؤيد إلى حد ما، أما التحدي الرابع وهو مقاومة التغيير من بعض أعضاء هيئة التدريس بلغت نسبة التأييد 95.5% حيث أجاب 71.2% بمؤيد و24.3% بمؤيد إلى حد ما، أما التحدي الخامس عدم وجود إدارة مخصصة للتخطيط لبناء سياسات ومعايير أكاديمية بلغت نسبة التأييد 97% حيث أجاب 69.7% من العينة بمؤيد و27.3% بمؤيد إلى حد ما، وبلغت نسبة الموافقة على التحدي السادس والمتمثل في عبارة عدم توفر الكوادر المهنية المؤهلة لإدارة هذه العملية 92.4% حيث أجاب 56% بمؤيد و36.4% بمؤيد إلى حد ما، أما التحدي السابع وهو ضعف الدافع لتعديل الوضع الراهن لدى القائمين على برامج الخدمة الاجتماعية بلغت نسبة التأييد 97% حيث أجاب 63.6% بمؤيد و33.4% بمؤيد إلى حد ما، أما التحدي الثامن والمتمثل في عبارة تفضيل الحصول على اعتماد أكاديمي من هيئات محلية بلغت نسبة التأييد 84.8% حيث أجاب 60.6% بمؤيد و24.2% بمؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة التأييد للتحدي التاسع غياب الرؤية الاستراتيجية لمستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية لدى أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية 90.9% حيث أجاب 65.2% بمؤيد و25.7% بمؤيد إلى حد ما، وعن عبارة التحدي العاشر والمتمثلة في تتطلب عملية تطبيق سياسات التعليم الأمريكية التواصل باللغة الإنجليزية مما قد يشكل عائقاً بلغت نسبة التأييد 98.5% حيث أجاب 75.8% بمؤيد و22.7% بمؤيد إلى حد ما، أما عبارة التحدي الحادية عشر وهي صعوبة الإجراءات والمتطلبات الإدارية للتواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية بلغت نسبة التأييد لها 98.5% حيث أجاب 81.8% بمؤيد و16.7% بمؤيد إلى حد ما، وبلغت نسبة التأييد للعبارة الأخيرة الثانية عشر وهي ضعف المعرفة بالسياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية 97% حيث أجاب 75.8% من العينة بمؤيد و21.2% بمؤيد إلى حد ما، وعند ترتيب عبارات التحديات من خلال المتوسط الحسابي يكون ترتيبها كالاتي:

1. صعوبة الإجراءات والمتطلبات الإدارية للتواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية
2. تتطلب عملية تطبيق سياسات التعليم الأمريكية التواصل باللغة الإنجليزية مما قد يشكل عائقاً
3. ضعف المعرفة بالسياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية
4. التكلفة المادية المطلوبة لإتمام عملية الاعتماد الأكاديمي
5. مقاومة التغيير من بعض أعضاء هيئة التدريس، عدم وجود إدارة مخصصة للتخطيط لبناء سياسات ومعايير أكاديمية

6. ضعف الدافع لتعديل الوضع الراهن لدى القائمين على برامج الخدمة الاجتماعية
7. غياب الرؤية الاستشرافية لمستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية لدى أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية
8. اختلاف الثقافة قد يقف كعائق أمام تطبيق تلك السياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية
9. عدم توفر الكوادر المهنية المؤهلة لإدارة هذه العملية
10. تفضيل الحصول على اعتماد أكاديمي من هيئات محلية
11. بعض التوجهات الفكرية التي ترفض مبدأ الاستفادة من الفكر الغربي

تحليل النتائج:

بناء على مخرجات هذه الدراسة ونتائج تحليل البيانات، اتضح أن هناك اعترافاً واضحاً بجدوى الاستفادة من معايير وسياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية. حيث نلاحظ اتفاقاً واسعاً حول مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج تعليم الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، أو من ناحية الاتفاق حول العائد المتوقع لهذا التطبيق، وكذلك حول التحديات التي يمكن أن تواجه عملية التطبيق.

حيث أشارت النتائج إلى أن من مبررات الحاجة إلى السعي نحو الاستفادة من معايير وسياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية هي الخبرة العميقة لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالخبرة التعليمية للخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية والتي أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتفاق حول وجود بعض سمات الضعف في نظام تعليم الخدمة الاجتماعية الحالي، كعدم وجود معايير أكاديمية واضحة ومعلن عنها لتعليم الخدمة الاجتماعية في السعودية، وكذلك عدم وجود هيئة رسمية معترف بها تُعنى برسم وصياغة سياسات تعليم خاصة بالخدمة الاجتماعية مما ساهم في عشوائية بعض الخطط الدراسية لتخصصات الخدمة الاجتماعية في بعض الجامعات السعودية والتي أيد ذلك ما يقارب 90% من مفردات العينة، هذا بالإضافة إلى ضعف مخرجات التعليم وأيضاً عدم وجود نظام مهني واضح ومطبق لفرض تراخيص الممارسة المهنية في المملكة. كما أن هناك مبررات ترتبط بتوجهات في سياسة تعليم الدولة كالتوجه الحالي نحو الاستفادة من الخبرات الدولية واستكمال ما بدئه الآخرين وسعي مؤسسات التعليم العالي للحصول على اعتمادات أكاديمية من جهات دولية معترف بها حيث يمكن ان تعدّ مبرراً هاماً يؤيد جدوى تطبيق سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي.

أما بالنسبة للنتائج المتوقعة من تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، فقد أظهرت استجابات مفردات العينة تأييداً واضحاً حول ما تمّ طرحه عليهم من عوائد لتطبيق تلك السياسات، والتي تضمنت عوائد لها علاقة بتطوير وتحسين الجوانب الأكاديمية والتعليمية ومخرجاته، وأخرى ذات علاقة بتطوير وتحسين جودة التعليم وسياساته. حيث أشارت النتائج

إلى تأييد كبير المدى نحو كون تطبيق تلك السياسات يمكن أن يساهم في وضوح البرامج الأكاديمية وتحسين أساليب التدريس وتحقيق النمو الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس من خلال ما تقيسه من جودة البحث العلمي، وما ستفرضه من تطبيق لاستراتيجيات ممارسة التفكير الناقد وتطبيق لأخلاقيات المهنة. بالإضافة إلى أنه على مستوى تطوير سياسات التعليم وضمان جودته فإن تطبيق سياسات التعليم الأمريكية ستساهم من وجهة نظر أغلب أعضاء هيئة التدريس في تحقيق مزيد من الشفافية ومبدأ المسألة والمحاسبة الذاتية، من خلال فرض تلك السياسات لمعايير واضحة ودقيقة يمكن قياسها وبناء خطط تطويرية على أساسها، مما يكفل تحقيق عدداً من الأمور ذات العائد المتسم بالجودة كتوفير المعلومات الضرورية لتطوير برامج الخدمة بشكل واضح للجهات المعنية بتحقيق أهداف البرنامج، وتطوير محتوى المناهج لتتفق مع معطيات العصر، وضمان التطوير المستمر والمستمر، وصياغة آليات واضحة لمسائلة جميع المعنيين بالإشراف على البرامج الأكاديمية، مما يضمن اتساق رسالة وأهداف البرنامج مع رسالة وأهداف الجامعة، وكذلك ما تفرضه تلك السياسات والمعايير على إدارة البرامج من مراجعة للواقع الأكاديمي وتقييمه بشكل دوري. كل ذلك سيكفل تعزيز قيمة خريج التخصص، وتحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية وعلى المستوى الأكبر فإنها ستكفل السعي للنهوض بحقوق الإنسان.

إلا أنه نظراً للاختلافات الثقافية والحضارية بين الواقع الاجتماعي والتعليمي لكل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، فإنه من المتوقع وجود عدد من التحديات التي يمكن أن تقف عائقاً في وجه تطبيق تلك السياسات التعليمية الأمريكية للخدمة الاجتماعية، والتي أيدتها استجابات أعضاء هيئة التدريس بشكل كبير، حيث اتفقوا حول أبرز تلك التحديات والتي كان جزء منها ذو علاقة بالجانب الإداري مثل صعوبة الإجراءات والمتطلبات الإدارية للتواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى اختلاف الثقافة قد يقف كعائق أمام تطبيق تلك السياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية، وأيضاً عدم وجود إدارة مخصصة للتخطيط لبناء سياسات ومعايير أكاديمية و غياب الرؤية الاستشرافية لمستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية لدى أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية وعدم توفر الكوادر المهنية المؤهلة لإدارة هذه العملية كلها عوامل تشكل تحديات إدارية للاستفادة من سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية، أما على المستوى الشخصي فإن ضعف المعرفة بالسياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية مما قد يساهم في زيادة الحاجة إلى دورات تأهيلية وورش عمل للتعريف بتلك المعايير وآليات تطبيقها، وبالتالي سيساهم ذلك وجود متطلبات مالية بالإضافة إلى التكلفة المادية المطلوبة لإتمام عملية الاعتماد الأكاديمين بالإضافة تحدي اللغة حيث تتطلب عملية تطبيق سياسات التعليم الأمريكية التواصل باللغة الإنجليزية مما قد يشكل عائقاً، هذا فضلاً عن بعض التحديات التي ترتبط بقناعات شخصية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس والتي تتمثل في مقاومة التغيير، ضعف الدافع لتعديل الوضع الراهن لدى القائمين على برامج الخدمة الاجتماعية، و بعض التوجهات الفكرية التي ترفض مبدأ الاستفادة من الفكر الغربي وتفضيل الحصول على اعتمادات أكاديمية محلية.

- البريشن، عبدالعزيز. (2010). مقالات في الخدمة الاجتماعية. عمان: دار الفكر.
- (2017). قراءات في الخدمة الاجتماعية. الرياض: الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية.
- الحامد، محمد معجب وآخرون. (2002). التعليم في المملكة العربية السعودية (رؤية الحاضر واستشراف المستقبل). الرياض: دار الرشد.
- حسين، سلامة عبد العظيم. (2005). الاعتماد وضمان الجودة في التعليم. القاهرة: دار النهضة العربية.
- خاطر، أحمد مصطفى. (1993). الادارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الرياح، عبداللطيف. (2009). تقويم معايير الاعتماد العام بالكلية الأهلية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والكليات الأهلية بالرياض. مجلة بحوث التربية النوعية، مصر: جامعة المنصورة.
- ماهر أبو المعاطي. (2009). تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية. دار الزهراء: الرياض.
- المحياوي، قاسم علوان. (2009). إدارة الجامعات في ضوء معايير الجودة الشاملة. مجلة اتحاد الجامعات، العدد 31، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الأردن: عمان.
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، تقرير موجز 1428هـ (2006). الرياض: مراكز توكيد الجودة في المؤسسات التعليمية لما بعد المرحلة الثانوية.

Council on Social Work Education.(2015). Education Policy and Accreditation Standards for Baccalaureate and Master's Social Work Programs.

Council on Social Work Education. (2001). Handbook of Accreditation Standards and Procedures.

Davis, D. j., & Ringsted, C. (2006). Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standers contribute to quality? Adv Health Sci Educ Theory Pract, 11(3).

Frumkin, M. & Lloyd, G. A. (1995). Social Work Education, in Edwards, R.L. et al, (Ed.) Encyclopedia of Social Work, 19th ed. Washington. D.C: NASW press.

Ginsberg, Leon. (2005). Social Work Education in the United States. Portularia Vol V, N1.

Kendall, K. A. Council on Social Work Education: Its antecedents and first twenty years. (2002). Alexandria, VA: Council on Social Work Education.

Raymond, III, F.B. & Rank, M. (2003). Preparing for Accreditation in Social Work Education: The Self-Study and the Site Visit. Alexandria, Virginia: Council on Social Work Education.

Vlasceanu, L. & Parlea, D. Quality Assurance and Accreditation: A Glossary of Basic Terms & Definitions (Bucarest, UNESCO-CEPES). (2004). Papers on Higher Education, www.cepes.ro/puplications/Default.htm